شنـاشيـل

ارفعوا صوركم.. يا ساسة

■ عدنان حسين

في إحدى سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، والحرب ضد إيران كانت على أشدّها، زار صحفي أجنبي العراق وكتب في أحد تقاريره أنه وجد أن سكان العراق يبلغ عددهم ٣٠ مليوناً: ١٥ مليون بشراً و١٥ مليون صورة لصدام حسين.

الآن يتجاوز تعداد البشر وحدهم في العراق ٣٠ مليوناً، بيد انه يوجد إلى جانبهم ملايين الصور التي تنتشر في الشوارع وعلى الجدران في مختلف المدن والقرى. وربما لا توجد بين هذه الصور واحدة لصدام، لكن ثمة العشرات من زعماء الكتل السياسية وقادة الأحزاب وكذلك المئات من المرشحين الى الانتخابات البرلمانية التي جرت قبل ١٥ شهراً، لم تزل صورهم التي حالت ألوانها أو بقايا هذه الصور تشوّه منظر الشوارع. والواقع أن هناك الكثير من العناصر الأخرى التي تشوه هذه الشوارع، وبخاصة الأزبال ومستنقعات المياه الآسنة وفضلات مولدات الكهرباء من البترول، إلى جانب الحواجز الكونكريتية وقطع الحجارة المتناثرة في كل مكان.

وبين الصور المرفوعة في الشوارع أو الملصقة على الجدران صور مُتخيلة للائمة، وبخاصة الإمام علي وولديه الحسن والحسين، وبعضها لم يُراع في أماكن إلصاقها أن يكون ما يحيط بها مما يتناسب مع المقامات الرفيعة لهؤلاء الأئمة ومما يحفظ ويكرّس الاحترام والتقدير لهم، فالكثير من هذه الأماكن تنتشر فيه الأوساخ والأوحال.

ومن المفارقات انه يوجد أمام المحطة العالمية للقطارات (مؤسسة السكك الحديد) في منطقة علاوي الحلة قرب تقاطع دمشق ما يبدو انه كان نصباً خاصاً بصورة كبيرة لصدام، وقد أستبدل بتلك الصورة بوستر لتمجيد شهادة السيدين محمد باقر الصدر ومحمد محمد الصدر. وكجزء من البوستر يعلو رأسي الشهيدين العلم نفسه الذي قتلا (إعداماً للأول واغتيالاً للثاني مع اثنين من أبنائه) باسمه وفي ظله.. علم حزب البعث ذو النجمات الثلاث وعبارة "الله أكبر" التي قيل إن صدام كتبها بخطه وبدمه!.. إنها مفارقة تنم عن جهل الذين وضعوا هذا البوستر وأبقوه حتى الآن بعد سنوات عدة من إلغاء ذلك العلم واعتماد علم جديد لدولة العراق.. وهي مفارقة تنم أيضاً عن جهل موظفي أمانة العاصمة الذين لم يعرفوا بعد أن دولتهم صار لها منذ سنوات علم جديد!

لا تعمر القلوب بالحب من خلال الصور، بدليل ان ١٥ مليون صورة أو أكثر لصدام ظلت تملأ الجدران حتى ٩ نيسان ٢٠٠٣، علاوة على صوره التي كانت بأوامر همايونية تتصدر الصفحات الأولى للصحف وأغلفة المجلات وتلك التي يفتتح بها التلفزيون بثه ويختتمه يومياً، لم تدفع العراقيين الى الموت في سبيل صدام يوم سقط نظامه أو يوم جرى إعدامه. وقبل صدام لم تفعل ملايين الصور شيئا لهتلر وموسوليني وستالين وبول بوت وسواهم ممن لم تبق لهم في الذاكرة سوى صورة القاتل بتفاصيلها القوية.

سواء تحركت أمانة العاصمة والبلديات الأخرى بعد قراءة هذا العمود أم تعاملت معه باعتبارها لا ترى ولا تسمع، فان على القادة السياسيين وغيرهم ممن تملأ صورهم الشوارع أن يحرّكوا أنصارهم لرفع صورهم التي أصبحت جزءاً مما يشوّه مدننا، فهي تُسيء إليهم كثيراً مثلما تسيء الى الذوق العام مثلها مثل الأوحال والأزبال والمياه الثقيلة التي تحيط بها.

مصادر لـ(المدى): علاوي يمتلك وثائق تسقط حكومة

مفاجآت العراقية "تقلب" العملية السياسية في يومين والقانون يخشى الصدريين

□ بغداد / إياس حسام الساموك

فيما يعتزم ائتلاف العراقية سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي باستجوابه من قبل زعيمه، إذ أكدت مصادر مقربة منه امتلاكه ملفات كبيرة من شأنها إسقاط الحكومة، قلل ائتلاف دولة القانون من أهمية تأثير كتلة علاوي على تغيير المشهد السياسي.

وأشار مصدر مقرب من زعيم القائمة العراقية إلى أن علاوي سوف يطرح خلال استجواب المالكي في مجلس النواب ملفات خطيرة أمام الرأي العام من شأنها إدانته بتهم عديدة من بينها القضايا المتعلقة بالوضع الأمني وملفات الفساد وضرب المتظاهرين في الجمعة الماضي واستقدام الحكومة لـ"البلطجية" من اجل قمع الاحتجاجات على تردي الخدمات.

ورجحت مصادر سياسية عليمة أن العراقية تُحضر على المدى القريب لإعلان وثيقة تدين، بشكل من الأشكال، زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي.

وأضاف المصدر في اتصال هاتفي مع "المدى" أن علاوي يريد إبعاد المالكي عن رئاسة الوزراء، وتشكيل حكومة أخرى حتى وان لم يترأسها هو، مشددا على أن المرحلة المقبلة ستشهد إقصاء المالكي من منصبه وبصورة جدية.

وينوي علاوي جمع تواقيع من مجلس النواب من اجل استجواب المالكي، وبصورة شخصية على عدد من الملفات التي وصفها زعيم القائمة العراقية بالخطيرة.

من جانبها، أفادت مصادر نيابية أن حراكا سياسيا واجتماعات سرية تعقدها الكتل السياسية من اجل تشكيل حكومة أغلبية والابتعاد عن الشراكة التي أتت بحكومة مترهلة عاجزة عن مواجهة التحديات الحالية.

وتؤكد المصادر ذاتها لـ"المدى" أن كلا من ائتلافي العراقية ودولة القانون، يحاولان استمالة الكرد لكي يستطيع أي منهم إبعاد الآخر عن الحكومة.

ويكشف قيادي في ائتلاف العراقية عن مفاجأة من العيار الثقيل سيعلنها زعيم الكتلة خلال الأيام القليلة المقبلة من شأنها تحويل مجرى العملية السياسية.

ويقول فتاح الشيخ، إن علاوي يتجه نحو التصعيد للرد على جميع ما اسماها بالتجاوزات والاتهامات غير الصحيحة التي قادها ائتلاف دولة القانون ضد ائتلاف العراقية.

وتابع الشيخ في اتصال هاتفي مع "المدى" "أن محاولات ربط المجرم فراس الجبوري بائتلاف العراقية سوف لن تمر مرور الكرام"، مشددا على أن ائتلافه سوف يتخذ جميع الطرق القانونية من اجل رد اعتباره.

وكانت تظاهرات قد شهدتها بغداد الجمعة الماضي للمطالبة بإعدام المتهم بجريمة عرس التاجي، فراس الجبوري، وحمل المتظاهرون صورا للجبوري بمعية قيادات في العراقية وقاموا بوضعها بساحة التحرير.

الشيخ والذي أكد رفعه أمس دعوى على احدى القنوات الفضائية التي اتهمته بأنه على علاقة بالجبوري، قال "خلال اليومين المقبلين ستكون هناك مفاجأة كبيرة تشهدها العملية السياسية من خلال برنامج تقوده العراقية يعمل على تحويل مجرى الحراك السياسي"، رافضا إعطاء المزيد من التفاصيل بهذا الصدد، مكتفيا بـ"من غير الصحيح أن نستبق الأحداث، وكل الأمور ستتضح خلال مدة قصيرة جدا".

بيد أن ائتلاف دولة القانون يرى عدم إمكانية العراقية في اتخاذ أي إجراء يحول المسار السياسي في البلاد.

ويوضح عضو دولة القانون خالد الأسدي "لا تستطيع العراقية التحكم بالعملية السياسية"، متابعا "لو صح الأمر لكانت غيرت مسارها منذ فترة ولم تنتظر حتى اللحظة".

وحذر الأسدي في حديثه لـ"المدى" من تصريحات العراقية وقال "ربما تصعيد الموقف من شأنه إرباك السياسيين لبلقي بضلاله على الواقع الأمني".

وكانت مصادر سياسية موثوقة قد أكدت لـ"المدى" في وقت سابق أن التيار الصدري يفكر بجدية في تحويل اتفاقاته مع العراقية من اجل تشكيل حكومة أغلبية سياسية يترأسها عادل عبد المهدي في حال استمرار دولة القانون في سياساتها التهميشية لبقية مكونات التحالف الوطني.

ويعترف الأسدي "في حال وجود مثل هكذا سيناريو سيؤدي إلى انهيار التحالف الوطني"، غير انه قال "لا توجد مؤشرات حتى اللحظة بأن الصدريين يريدون فك الشراكة مع دولة القانون".

القيادي في دولة القانون لم يعط موقف كتلته حيال تحالف محتمل بين العراقية والتيار الصدري والمجلس الأعلى، إلا انه قال "أنا مطمئن من عدم حدوث هكذا أمر".

يأتي ذلك في وقت انتقد المجلس الإسلامي الأعلى التصعيد بين الكتل السياسية، معربا عن أسفه لتحويل الحراك السياسي إلى اتهامات شخصية تطلق بين علاوي والمالكي.

ويشير النائب فرات الشرع إلى أن المشاكل السياسية بين الكتل لها تأثير وبشكل كبير على الوضع الأمني، لاسيما وان العراق مقبل على تحديات كبيرة من بينها تسمية الوزراء الأمنيين والانسحاب الاميركي.

إلا أن الشرع استبعد في تصريحه لـ"المدى" أن تستمر الاتهامات الشخصية بين الفرقاء، وقال "إن القيادات سوف تشعر أنها على خطأ وبالتالي ستتفاهم خلال الأيام المقبلة وتسوي جميع الخلافات الشخصية"، نافيا أن يكون هناك تغيير في موقف المجلس الإسلامي الأعلى من الحراك السياسي والحكومة ودائرة التحالفات الحالية.

وفي سياق متصل، ربط التيار الصدري إيجاد تحالفات سياسية جديدة بموت اتفاقية أربيل، متوقعا استمرار حكومة الشراكة الوطنية لاسيما بعد الهدوء الذي شاب الوضع السياسي منذ أحداث الجمعة الماضي.

ويقول النائب عن تيار الأحرار، أمير الكناني أن هناك اختلافاً في الأيدلوجيات بين الكتل السياسية، وبالتالي من الصعب إحداث أي تغيير في المشهد السياسي.

وأضاف الكناني لـ"المدى" أن زعيم التيار الصدري يحاول في هذه الفترة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين من خلال إجرائه عدة لقاءات بالقادة السياسيين، مبينا "أن الكتل السياسية لم تعر أهمية، في بادئ الأمر، لمبادرة مقتدى الصدر، إلا أنها شعرت بتلك الأهمية في الوقت الحالي وتسعى لتطبيقها من اجل الخروج من الأزمة".

ويشير القيادي في التيار الصدري إلى أن العراقية تؤكد أن مبادرة مسعود بارزاني التي تشكلت بموجبها الحكومة قد ماتت، وهو غير صحيح، فلم يتبق من تنفيذها إلا تشكيل المجلس الوطني للسياسيات العليا وملف الوزارات الأمنية وقال "إننا نذهب مع أن تكون وزارة الدفاع من حصة العراقية"، مستدركا بالقول "هناك بعض الاعتراضات من قبل رئيس الوزراء على مواقف العراقية بهذا الصدد، الأمر الذي أخر تنفيذ المبادرة وبشكل كبير".

ويرى الكناني أن مسألة تغيير التحالفات بين الكتل السياسية مرتبطة بعدم تنفيذ اتفاقيات أربيل وإلغائها.

الأمم المتحدة في بغداد تتقصى انتهاكات بلاك ووتر

شياع: العراق من غير شركات أمنية

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة حقوق الإنسان أن عمل الشركات الأمنية في العراق بات معدوما بسبب القيود المفروضة عليها من وزارة الداخلية، في حين أشارت إلى أنها تقوم برصد جميع الانتهاكات التي قامت بها هذه الشركات، وأوضح المبعوث المرسل من قبل الأمم المتحدة أن الهدف من الزيارة هو معرفة حجم الانتهاكات التي أحدثتها تلك الشركات.

وقال وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني في بيان صادر عن مكتبه، وخلال استقباله رئيس فريق العمل المعني بالمرتزقة المرسل من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السيد خوسه لويس دلبرادو إن "وزارته تقوم برصد جميع الانتهاكات والخروقات التي قامت بها الشركات الأمنية العاملة في العراق والجهات الأمنية الخاصة"، مبينا "أننا اصطدمنا بعدم وجود تشريع ينظم عمل تلك الشركات ويجعلها ملتزمة به، خصوصا وأن القانون الذي يغطي عمل الشركات الأمنية بالوقت الحاضر هو قانون الشركات النافذ".

وأضاف السوداني أن "وزارة العدل العراقية قدمت مشروعا لرفع الحصانة عن الشركات الأمنية"، مبينا أن "المشروع حاليا في مرحلة التدقيق من قبل مجلس شورى الدولة ليتم بعد ذلك رفعه إلى مجلس الوزراء لتبنيه ومن ثم إحالته إلى مجلس النواب".

وأكد السوداني أن "عمل الشركات الأمنية الخاصة بات معدوماً لأن شروط ممارسة المهنة في العراق الموضوعة من قبل وزارة الداخلية قيدت عملها، خصوصا وان الوزارة باستطاعتها إيقاف أي عمل لتلك الشركات"، مشيراً إلى أن "وزارة حقوق الإنسان تعمل على التنسيق مع لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، للإسراع في تشريع القوانين الخاصة بحقوق الإنسان".

من جهته، أوضح رئيس فريق العمل المرسل من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السيد خوسه لويس دلبرادو، أن "هدفنا من الزيارة هو الحصول على المعلومات الكافية عن الشركات الأمنية الخاصة ولمعرفة حجم الانتهاكات التي أحدثتها في العراق".

وتابع دلبرادو "بعد جمع المعلومات الكافية سيتم إعداد تقريرين يرفعان إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان في جنيف"، مشيرا إلى أن "العراق أصبح يشكل نقطة مهمة في المجتمع الدولي لاهتمامه بمجال حقوق الإنسان".

وكانت وزارة حقوق الإنسان دعت في ١٨ من أيار الماضي، المتضررين من قبل العاملين في الشركات الأمنية إلى ترويج معاملات لتعويضهم، مؤكدة أنها ستعمل على محاسبة الشركات المتسببة بالأضرار قانونيا.

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد وضعت عدة ضوابط لعمل الشركات الأمنية نهاية عام ٢٠٠٩، تضمنت تحديد الأسلحة المستخدمة من قبل تلك الشركات، ومنع امتلاكها للمتفجرات، فضلا عن تحديد نطاق عملها داخل الأراضي العراقية، كما أكدت التعليمات على سحب رخصة الشركة ومطالبتها بمغادرة العراق خلال أسبوع إذا لم تلتزم بهذه الضوابط، وجاء إصدار هذه الضوابط بعد اتهام خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل في توفير الحماية للسفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، بقتل ١٤ عراقياً وإصابة ١٨ آخرين في ١٦ من أيلول ٢٠٠٧، إثر إطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين في ساحة النسور غرب العاصمة بغداد.

واتهم خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل لحماية السفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ بقتل ١٤ عراقياً وإصابة ١٨آخرين في أيلول ٢٠٠٧، إثر إطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين في ساحة النسور غرب العاصمة العراقية بغداد.

يشار إلى أن إعلان واشنطن عزمها جلب نحو ٧٠٠٠ متعاقد أمني خاص لحماية مواطنيها الدبلوماسيين في العراق أثار ردوداً متباينة، فعلى الرغم من تطمينات الجهات الأمنية، أبدى عدد من السياسيين والمحللين مخاوف من احتمال أن يكون لتلك العناصر عمل مزدوج تستطيع من خلاله خرق النظام الأمني العراقي، لصالح أجهزة استخبارات أجنبية، أو ان تعمل على زعزعة الأمن في البلاد.

وكان عدد الشركات الأمنية العاملة في العراق قد انخفض من ١٧٢ إلى ٧٨، بينها ٢٤ شركة أجنبية فقط، وبدأت هذه الشركات عملها في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، حتى مطلع عام ٢٠٠٩، الذي شهد تطبيق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، والتي تم بموجبها رفع الحصانة عن الشركات الأمنية الأجنبية في العراق.

يذكر أن سلطة الائتلاف المنحلة أصدرت القرار رقم ١٧ في الرابع والعشرين من حزيران ٢٠٠٤ أعطت فيه حصانة لعمل الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في العراق وعناصرها، وشرعت تواجدها على الأراضي العراقية باعتبارها توفر خدمات الحماية في البلاد، كما أعطى القرار الحق للجيش الأميركي فقط باعتقال عناصر هذه الشركات إذا ارتكبوا أي انتهاك للقانون العراقي.

■ تقول الحكومة العراقية إن عمل الشركات الأمنية الخاصة بات معدوماً لأن شرط ممارسة المهنة في العراق الموضوعة من قبل وزارة الداخلية قيدت عملها، خصوصا وان باستطاعتها إيقاف أي شركة تخرق القانون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون